جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال 2025

الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

2025

تقديم

تمثّل ريادة الأعمال اليوم إحدى الركائز الأساسية لتعزيز التنافسية وتوليد فرص العمل اللائق، وتسريع التحوّل نحو اقتصاد متنوّع وقادر على الصمود، وتحويل المعرفة والمهارات والابتكار إلى شركات ناشئة ومنشآت صغيرة ومتوسطة تنمو وتتكامل في سلاسل القيمة، وتدفع عجلة الإنتاج وتوليد الدخل، كما تُسهم في الحد من البطالة خاصة بين الشباب والنساء، وتوسع قاعدة المشاركة الاقتصادية.

وفي سياق التحوّلات المتسارعة عالمياً، من الرقمنة والذكاء الاصطناعي، إلى اقتصادات المعرفة واقتصاد المنصّات، وغيرها من الاقتصادات الواعدة، باتت الحاجة ماسّة إلى إطارٍ عربيٍّ يهيّئ بيئة أعمال ممكّنة، ويعالج فجوات التمويل والبنية التحتية الرقمية والمهارات، وييسّر النفاذ إلى الأسواق المحلية والعربية والدولية. وقد جاءت **الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال** استجابةً لهذه الحاجة؛ مستندة إلى تشخيص واقعي لفرص وتحدّيات المنظومة الريادية في الدول العربية، واضعة إطاراً استرشادياً يمكن الاحتذاء به في وضع وإعداد الاستراتيجيات الوطنية لريادة الأعمال.

تتسق الاستراتيجية مع مرجعيات وأدبيات منظمة العمل العربية ودستورها ومواثيقها ورسالتها وأهدافها في تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية، ومع أهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الهدف الثامن. وقد أولت منظمة العمل العربية ريادة الأعمال اهتمامًا متزايدًا باعتبارها أداة فعّالة لتوفير فرص العمل وتحسين جودة الوظائف وتيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظّم إلى المنظَّم، فكلّفت نخبة من الخبراء العرب لإعداد هذه الاستراتيجية تنفيذًا لقرار مؤتمر العمل العربي رقم (1670) في دورته 47، حيث نصت الفقرة 2 على "تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وفقاً للمحاور الواردة في تقرير المدير العام".

وتتوزّع آليات التنفيذ على ثلاثة مستويات :**وطنيًا** عبر حزم إصلاحات وخدمات وتمويل وحاضنات أعمال وربط بالمشتريات الحكومية؛ **وعربيًا** عبر نماذج تشريعية مرجعية ومنصّات تبادل معرفة وتمويل وأسواق، وبرامج تنقّل للخبرات والشركات الناشئة؛ وعلى مستوى **منظمة العمل العربية** عبر التنسيق ومواءمة السياسات وإصدار أدوات معيارية وبناء القدرات ودعم السياسات التمويلية الموجهة لريادة الأعمال وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

وإذ نقدّم هذه الاستراتيجية إلى دولنا العربية، نأمل أن تكون أداة استرشادية لصنّاع القرار والشركاء الاجتماعيين، تسهم في تحويل ريادة الأعمال إلى منظومة إنتاجية مُحركة للنمو الاقتصادي وفرص العمل اللائق.

والله وليّ التوفيق،

فايز علي المطيري

المدير العام

قائمة المحتويات

تقديم

1.....

تقديم.....3

التمهيد 7

أولاً نشجيص وافع ريادة الأعمال في الدول العربية.....9

التحديات المستقبلية والاتجاهات الصاعدة في ريادة الأعمال:..... 11

نانياً مطلقات الاسترانيجية العربية لريادة الأعمال..... 13

نالناً الرؤية والرسالة والهدف الاسترانيجي 15

رابعاً الأهداف المرعية ومحاور عمل الاسترانيجية..... 15

حامسًا آليات تعبيد الاسترانيجية العربية لريادة الأعمال..... 17

على المستوى الوطني:..... 17

على المستوى العربي: 21

على مستوى منظمة العمل العربية:..... 23

سادساً استرانيجيات التسويق والتوريع للشركات الناشئة 25

سابعاً صمام الاستدامة للشركات الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية..... 29

ثامناً: المستهدفون 31

ناسعاً آليات تقييم ومتابعة الاسترانيجية العربية لريادة الأعمال..... 31

التمهيد

تمثل الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال مبادرة هامة تسعى إلى تعزيز قطاع ريادة الأعمال في الدول العربية. وهي أيضًا استجابة للتحديات التي تواجهها ريادة الأعمال في المنطقة، وتحفيز الابتكار والاستثمار في القطاع الخاص، وتوفير بيئة ملائمة لتنمية المشاريع الناشئة، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص، والقدرات الريادية للشباب والنساء في الشركات الناشئة.

تعد هذه المقدمة نقطة الانطلاق لفهم أهمية استراتيجية ريادة الأعمال في العالم العربي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية والتحديات والفرص في بيئة ريادة الأعمال العربية. كما تهدف إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمشاريع الريادية وتطوير القدرات الإبداعية والابتكارية في الشركات الناشئة، وكذلك تمويل الشركات الناشئة والمبتكرة في العالم العربي وبناء الشراكات والشبكات الاستراتيجية لدعم ريادة الأعمال.

تعتبر المفاهيم الأساسية لاستراتيجية ريادة الأعمال أمرًا بالغ الأهمية لنجاح المشاريع الناشئة في الوطن العربي. وتشمل هذه المفاهيم المعرفة الواضحة بالهدف الرئيسي للمشروع ورؤيته الاستراتيجية، بالإضافة إلى فهم السوق والمنافسة وكيفية تحقيق التفوق فيها، كما تشمل أيضًا فهم الابتكار والتطوير وكيفية تطبيقهما بشكل فعال في استراتيجية العمل. ويجب أن تكون هناك دراسة جيدة للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بشكل فعال، بالإضافة إلى فهم الإدارة المالية وكيفية التخطيط لاستخدام الموارد بكفاءة لضمان نجاح المشروع على المدى الطويل.

وتأتي أهمية الريادة في الاقتصاد العربي كونها تلعب دورًا حاسمًا في تنمية الاقتصاد العربي وتعزيز قدرته التنافسية على المستوى العالمي، حيث تدعم إقامة وازدهار الشركات الناشئة، وتعزز الابتكار، وتدفع بالاقتصاد للأمام، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث. كما أنها تساهم في خلق فرص عمل للشباب والنساء وتعزز الاستدامة الاقتصادية في المنطقة. ولذلك، فإن الاستثمار في تعزيز الريادة في الاقتصاد العربي يمثل خطوة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتوطين الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

وتعتبر ريادة الأعمال أحد العوامل الأساسية في تعزيز الاقتصاد العربي وتحقيق التنمية المستدامة، فهي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الابتكار والتنافسية في السوق، وتعتبر أيضًا وسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخفيف من تأثيرات التقلبات الاقتصادية. لذا فإن الاستراتيجية العربية لريادة

الأعمال تعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة كما تدعم ريادة الأعمال أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تتكون من 17 هدفًا تسعى إلى تحقيق السلام والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية. ويمكن لريادة الأعمال أن تلعب دورًا حيويًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال الابتكاروتقديم حلول مستدامة للتحديات المختلفة.

وتعتبر ريادة الأعمال قوة دافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات العالمية، حيث تختلف التحديات والفرص والبيئة من دولة الى أخرى إضافة الى القوانين والتشريعات والمخاطروسوق العمل .

في هذا الإطار تأتي هذه الاستراتيجية التي حرصت منظمة العمل العربية على إعدادها وصياغتها في شكل مجموعة من السياسات والإجراءات المقترحة التي يمكن لكل دولة الاسترشاد بها عند التخطيط لبرامجها وسياساتها التنموية، بما يشمل ريادة الأعمال ، وفقا لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أولاً: تشخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربية

تعتبر ريادة الأعمال العربية اليوم تحديًا وفرصة لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي في المنطقة. وانطلاقًا من تشخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربية، الذي يُعد أمرًا ضروريًا لفهم وتقييم التحديات والفرص المحددة التي تواجهها، تُعرف الأعمال الريادية بأنها عملية إنشاء وتطوير الشركات الناشئة والابتكارات وتنفيذها بغرض تحقيق النجاح المستدام، وتوسيع النطاق، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتواجه ريادة الأعمال في الدول العربية العديد من التحديات مثل ضعف بنية التمويل، وقلة الثقة بالشركات الناشئة، والتحديات القانونية والتشريعية، ومع ذلك، تعد الدول العربية أيضًا زاخرة بالعديد من الفرص التي تدعم ريادة الأعمال، مثل التوسع في السوق العربية، والتنمية التكنولوجية، واستثمارات رأس المال، والتطور الاقتصادي القائم على المعرفة والابتكار.

هذا وتعد ريادة الأعمال مجالًا حيويًا في الدول العربية، حيث تنطوي على إطلاق وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الأفكار الابتكارية. ويتطلب ذلك النظر في نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجهها هذه الدول لتتمكن من اتخاذ التوصيات المناسبة لتعزيز هذا القطاع.

وبالإشارة إلى أن ريادة الأعمال عملية إطلاق وتنظيم الأعمال الجديدة أو تنمية الأعمال الحالية بهدف تحقيق النجاح والاستدامة، يشمل ذلك تطوير الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى منتجات أو خدمات تلبي احتياجات السوق. وتتميز ريادة الأعمال بالتخطيط والتنظيم والابتكار والقدرة على تحمل المخاطر، كما أنها عامل حاسم في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل في الدول العربية.

وتعتبر عملية إنشاء وتطوير المبادرات التجارية الجديدة التي تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى شركات ناشئة ناجحة. وتتضمن هذه العملية عناصر مثل التخطيط الاستراتيجي، واكتشاف الفرص، وإدارة المخاطر، وبناء الشبكات، وتأمين التمويل، وتطوير النماذج التجارية المستدامة. وتعد روح المبادرة، والقدرة على تحمل المخاطر، والابتكار، والتكيف مع التغيير أيضًا جوانب مهمة لنجاح ريادة الأعمال.

ومن منطلق أهمية تحديد تعريف واضح وشامل لمصطلح ريادة الأعمال وأن نماذج الريادة قد تتلقى دعمًا وتحفيزًا من الدول، فأننا نرى أن تعريف ريادة الأعمال يمكن أن يكون أوضح وأشمل على

النحو التالي:

- تأسيس مشروعات استثمارية جديدة وابتكارية أو تطوير مشروعات قائمة واستغلال نقاط القوة والفرص لتطوير هذه المشروعات .
- ابتكار نظم وممارسات جديدة داخل المشروع من قبل بعض العاملين تحت إشراف مالك المشروع أو مديره لتحسين الأداء الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد.
- المبادرة في تصميم وتنظيم المشروعات الجديدة أو القيام بأنشطة فريدة لتلبية احتياجات الأعمال من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها بعقلية استباقية وتبني المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح من خلال التأكيد على الإبداع .
- إنشاء مشروعات نجحت في معالجة قضايا اجتماعية أو بيئية أو كلتيهما ، ونجحت في تحقيق ربحًا يساوي المستوى السوقي أو يقل عنه ويضمن لها الاستدامة.

التحديات المستقبلية والاتجاهات الصاعدة في ريادة الأعمال:

من بين التحديات المستقبلية في ريادة الأعمال في العالم العربي نذكر منها :

1. التكيف مع التطورات التكنولوجية السريعة والتغيرات في اتجاهات السوق واحتياجات العملاء :

- مواكبة التحديات الاقتصادية والبيئية والتشريعية التي قد تؤثر على سير عمل الشركات الناشئة.
- تبني الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل الضوئي والحوسبة السحابية
- التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية الذي يشكل تحدياً في مستوى الأعمال الريادية في الوطن العربي، وخاصة في الدول المحتلة (حالة فلسطين) والتي تعاني أزمات داخلية.

2. الابتكار وتكنولوجيا المعلومات جزء أساسي من مستقبل ريادة الأعمال في العالم العربي:

- الابتكار الدائم والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- تطوير منتجات وخدمات جديدة للتأقلم مع المتغيرات في السوق واحتياجات العملاء.
- تحسين عمليات الإنتاج، وتوفير التكاليف، وزيادة الكفاءة.
- الحماية الإلكترونية والخصوصية في مجال تكنولوجيا المعلومات لضمان سلامة البيانات والمعلومات الحساسة للشركات الناشئة.

3. تحديات تواجه رواد الأعمال لنجاح بناء وتطوير أعمالهم :

- مواجهة البيروقراطية والتعليمات والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعتبر عقبة رئيسية تعيق عملية إنشاء وتشغيل الشركات الناشئة.
- تحديث التشريعات الضيقة والتعقيدات القانونية التي تجعل تأسيس وإدارة الأعمال أمرًا معقدًا ومكلفًا، مما يعيق جهود الرواد في تحقيق النجاح والاستمرارية في عالم الأعمال.
- تسويق المنتج أو الخدمة : التسويق الفعال للوصول إلى العملاء وزيادة المبيعات.
- المنافسة التي تواجه الأفكار الابتكارية الجديدة والشركات الناشئة في ظل اقتصاديات السوق .

ثانياً: منطلقات الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

ترتكز الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال على المنطلقات الأساسية لمنظمة العمل العربية، أهمها دستور وأدبيات وميثاق العمل العربي وتقارير المدير العام للمنظمة، والتي ركزت على أهمية تعزيز ريادة الأعمال في البلدان العربية، وتحقيق التنمية المستدامة.

- وإيماناً بأن العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، نصت عليه كل الدساتير العربية والمواثيق العربية والدولية.
- وانطلاقاً من الدستور المؤسس لمنظمة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصصة تُعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية، وهو ما جسدته في إصدارها لاتفاقيات واستراتيجيات عربية.
- والتزاماً بأهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف الثامن منها " النمو الاقتصادي والعمل اللائق ".
- وتنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في الدورة (47)، والتي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من 5–12 سبتمبر/أيلول 2021 (قرار رقم 1670 م.ع.ع د 47)، والتي نصت الفقرة الثانية منه على: "تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وفقًا للمحاور الواردة في تقرير المدير العام" .
- ووفقاً لما ورد في تقرير المدير العام في دورته (47) لمؤتمر العمل العربي فإن تعريف ريادة الأعمال الوارد بالتقرير والمتوافق عليه من أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في المؤتمر، يختزل في المفهوم التالي " هي تلك الطفرة في النشاط الاقتصادي جرّاء قيام فرد أو مجموعة بتنفيذ اختراع أو ابتكار أو إطلاق مشروع يهدف إلى سدّ فجوة أو احتياج مجتمعي ، أو تحقيق قيمة مضافة ، أو إحداث طفرة معرفية في المجتمع أو في قطاع منه ، وذلك في أي من مجالات الأنشطة الاقتصادية ، سواءً كانت صناعية أو تجارية أو خدمية ، وكذلك الأنشطة الثقافية ".
- وتماشياً: مع مفهوم ريادة الأعمال الذي اتسع ليشمل ممارسات اجتماعية ، واقتصادية ، وبيئية وثقافية بل وحتى سياسية ، فلم يعد رائد الأعمال فردا مستقلا له أهداف وممارسات

شخصية بل أصبح مسؤولاً عن كيان مؤثر في المجتمعات ، باعتباره عضواً فاعلا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فتصبح ريادة الأعمال جزءً من حلم الشعوب في تحقيق حياة كريمة

- وتعزيزاً لأهمية ريادة الأعمال من خلال تقديم تعريف شامل وواضح لمفهومها في الوطن العربي، وتسليط الضوء على أهمية هذا المجال ودوره في التنمية الاقتصادية، وكيفية تأثيره على البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- وسعياً إلى تحقيق أهداف الريادة وما يميزها عن الأعمال التقليدية، وتوضيح كيفية تحفيز ودعم رواد الأعمال في تحقيق أهدافهم.
- وإيماناً بالدور الحيوي لريادة الأعمال في الوطن العربي، والمتمثل في تعزيز الاقتصاد المحلي وإحداث فرص عمل جديدة، ومساهمتها في تحفيز الابتكار وتطوير الصناعات المحلية وتحسين مستوى التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.
- وتأكيداً على دور ريادة الأعمال في تعزيز ثقافة التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبناء جسور التواصل والتعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات الحكومية والمستثمرين، فإن هذا الدور يعزز الاستثمار ويسهم في تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.
- واعتباراً لأهمية التحديات التي تواجه رواد الأعمال العرب، فإن تحديد عوامل التحفيز والشغف بالعمل والرغبة في التغيير والابتكار، بالإضافة إلى التعليم والتدريب المستمرين، يفترض البحث عن الحلول المناسبة لتعزيز نجاح رواد الأعمال في الوطن العربي.

تُشكل هذه المنطلقات الأساس لبناء استراتيجية استرشادية شاملة تهدف إلى إيجاد بيئة ريادية محفّزة في الوطن العربي، تدعّم الابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزّز دور رواد الأعمال في بناء مستقبل أفضل للمنطقة.

ثالثاً: الرؤية والرسالة والهدف الاستراتيجي

- **الرؤية :** نحو بيئة ريادية متكاملة في الوطن العربي تُحفِّز على الابتكار وتدعم رواد الأعمال لتحقيق نمو مستدام.
- **الرسالة:** تعزيز منظومة ريادة الأعمال في الوطن العربي من خلال إرساء بيئة محفزة وداعمة، أساسها الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التنوع والشمولية نحو اقتصادات مستدامة.
- **الهدف الاستراتيجي:** تمكين الرواد العرب وإرساء بيئة ريادية مستدامة قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية .

رابعاً: الأهداف الفرعية ومحاور عمل الاستراتيجية

1. تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية.
2. دعم البنية التحتية والتكنولوجية.
3. تمويل المشاريع الريادية.
4. التعليم والتدريب.
5. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.
6. تمكين الشباب والمرأة.
7. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
8. التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
9. ترويج ثقافة ريادة الأعمال مع أهمية الأخذ في الاعتبار الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامسًا: آليات تنفيذ الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

تقدم الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال مجموعة من السياسات والتوجهات للدول للاسترشاد بها في وضع الاستراتيجيات ذات العلاقة في إطار حوكمة شامل يدعم التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية في كل دولة كما يلي:

على المستوى الوطني:

1. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية من خلال:

- تبسيط الإجراءات القانونية.
- مراجعة وتحديث الإجراءات الإدارية لتسجيل الشركات وتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة.
- إنشاء منصات إلكترونية لتسهيل العمليات القانونية وإجراءات التسجيل لرواد الأعمال.
- مراجعة التشريعات وسن القوانين اللازمة من قبل لجنة قانونية تُشكل من خبراء ومختصين في المجال التشريعي لحماية الشركات الناشئة.
- تشكيل لجان حكومية مختصة لمراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بريادة الأعمال بشكل دوري.
- تضمين آراء ومقترحات رواد الأعمال والمستثمرين في عملية صياغة التشريعات.
- إشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ المبادرات الريادية.
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لمشاريع ريادة الأعمال.
- وضع أطر دعم كافية للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي إلى جانب تعديل القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.
- إنشاء محاكم أو دوائر متخصصة في قضايا الأعمال والمشاريع الريادية لتسريع الفصل في النزاعات.
- دعم آليات التحكيم التجاري لفض المنازعات التجارية كآلية سريعة وفعالة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار من خلال:

- إنشاء صناديق تمويل حكومية وخاصة لدعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم قروض بفوائد ميسّرة وبرامج تمويلية مرنة تناسب احتياجات رواد الأعمال.
- ضمان الشفافية في توزيع الموارد والمنح للمشاريع الريادية.

❖ إقرار حوافز ضريبية:

- تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز مالية للمستثمرين الذين يدعمون الشركات الناشئة.
- تصميم برامج تحفيزية للاستثمار في القطاعات الحيوية والابتكارية.
- تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات من (أو تخفيض) الرسوم المفروضة على أنشطة ريادة الأعمال .

3. دعم التعليم والتدريب من خلال:

❖ مناهج ريادة الأعمال:

- إدماج مناهج ريادة الأعمال في جميع مستويات التعليم الابتدائي، الثانوي، والجامعي.
- تنظيم مسابقات ومبادرات مدرسية وجامعية لتعزيز التفكير الريادي بين الطلاب.
- جمع آراء رواد الأعمال بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.

❖ برامج تدريبية:

- تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء.
- التعاون مع المؤسسات الدولية لتقديم برامج تدريبية متقدمة.

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا من خلال:

❖ مراكز الابتكار:

- إنشاء مراكز وحاضنات الأعمال لدعم الابتكار وتقديم الاستشارات والدعم الفني للشركات الناشئة.
- تعزيز الشراكات بين الجامعات والمراكز البحثية والمعاهد الفنية والشركات الناشئة.
- ربط الأبحاث العلمية باحتياجات رواد الأعمال.

❖ دعم البحث والتطوير:

- تخصيص ميزانيات لدعم مشاريع البحث والتطوير.
- تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في الابتكار التكنولوجي.

5. تمكين الشباب والنساء من خلال:

❖ دعم المشاريع النسائية:

- تقديم برامج تمويلية وتدريبية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين النساء.
- توفير حاضنات أعمال مخصصة للمشاريع النسائية.

❖ تشجيع ريادة الأعمال الشبابية:

- توفير فرص تمويل وتدريب خاصة بالشباب لتحفيزهم على دخول مجال ريادة الأعمال.
- تنظيم مسابقات ومبادرات لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب.
- تشجيع الطلاب بالجامعات على إعداد مشاريع تخرج ريادية .

6. تحسين البنية التحتية وذلك من خلال :

❖ البنية التحتية الرقمية:

- تحسين وتوسيع البنية التحتية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة.
- دعم مشروعات التحول الرقمي وتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية والنائية.

❖ البنية التحتية العامة:

- تطوير وتحسين البنية التحتية العامة مثل النقل والمواصلات لتسهيل حركة البضائع والخدمات.
- توفير بيئة عمل مناسبة من خلال بناء مراكز أعمال مجهزة بكافة الاحتياجات اللوجستية.

7. تعزيز الوعي بثقافة ريادة الأعمال من خلال:

❖ حملات توعوية:

- تنظيم حملات توعوية لتثقيف المجتمع لأهمية ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية لخلق ثقافة مجتمعية عامة لريادة الأعمال.
- إطلاق مبادرات إعلامية وبرامج تليفزيونية وإذاعية تسلط الضوء على ريادة الأعمال كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ قصص النجاح:

- تسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال المحليين كمصدر إلهام وتحفيز للآخرين.

- تنظيم فعاليات لتكريم رواد الأعمال الناجحين.

8. تشجيع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال:

❖ المشاريع المستدامة:

- تشجيع ودعم المشاريع التي تركز على الابتكار في الحلول المستدامة بيئياً واجتماعياً.
- توفير حوافز مالية للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة.
- ترسيخ مفهوم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كجزء من ثقافة ريادة الأعمال.

❖ المسؤولية الاجتماعية للشركات:

- تعزيز دور الشركات في تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا والمساهمة في تنمية المجتمع.
- إطلاق برامج ومبادرات مجتمعية تشجع على المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم حوافز للشركات الكبرى لدعم المشاريع الناشئة من خلال الشراكات والتوجيه.
- تنظيم اجتماعات دورية للجان المتخصصة مثل (التعليم ، التمويل ، الابتكار) لتنسيق الجهود وتبادل الحلول ووضع خطط طوارئ للتعامل مع هذه التحديات على المستوى الوطني.
- تنظيم زيارات ميدانية دورية لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- دعم المشاريع التي تركز على الاستدامة البيئية والاجتماعية.

9. تحسين الوصول إلى الأسواق من خلال:

❖ تسهيل التجارة:

- إزالة الحواجز التجارية وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- توقيع اتفاقيات تجارية بين الدول العربية لدعم التبادل التجاري.
- تأسيس صناديق أو آليات لتمويل وضمان صادرات مشاريع ريادة الأعمال.
- تقديم الدعم للتعرف على فرص الأعمال المتوفرة في الاسواق الخارجية وإجراءات التصدير إلى هذه الأسواق.

❖ منصات التجارة الإلكترونية:

- دعم وتطوير منصات التجارة الإلكترونية لتسهيل بيع المنتجات والخدمات على نطاق واسع.
- توفير برامج تدريبية للشركات الناشئة حول كيفية الاستفادة من التجارة الإلكترونية.

10. تحسين البيئة الاقتصادية من خلال:

- تنسيق استراتيجية ريادة الأعمال مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية لكي يخدم كل منهما الآخر.
- وضع البرامج لتنويع الاقتصاد والأنشطة الإنتاجية والخدمية لخلق فرص أعمال جديدة لريادة الأعمال.

11. الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال:

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الابتكار وتطوير الإنتاجية .
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بناء قدرات ومهارات ريادة الأعمال .
- إقامة مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص موجهة لتحفيز مشاريع رواد الأعمال.

على المستوى العربي:

1. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية

- توفير نماذج تشريعية وممارسات قانونية ناجحة للدول الأعضاء لتطبيقها وتبنيها.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف الدول الأعضاء بأفضل الممارسات في تحسين البيئة التشريعية.
- رصد تنفيذ التشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال وتقييم أثرها على المشاريع الناشئة.
- دعم آليات التحكيم التجاري لفض المنازعات التجارية كآلية سريعة وفعالة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار

- تقديم استشارات للدول الأعضاء حول كيفية تصميم وتطبيق الحوافز الضريبية لجذب المستثمرين.
- وضع اتفاقات شراكة بينية تحفيزية للمشاريع الريادية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

3. دعم التعليم والتدريب

- تطوير برامج تدريبية إقليمية وتعزيز التبادل التعليمي بين الدول الأعضاء.

- تنظيم مسابقات ومؤتمرات لريادة الأعمال للشباب من مختلف الدول الأعضاء.
- إنشاء منصة إلكترونية عربية لريادة الأعمال : تربط بين رواد الأعمال في جميع الدول العربية من أجل :
  - تبادل المعرفة وتقديم الدعم الفني.
  - تقديم دورات تدريبية عبر الانترنت لرواد الأعمال .
  - توفير أدلة قانونية ومعلوماتية عن بيئة الأعمال في كل دولة .
  - تعزيز الشراكات بين رواد الأعمال على المستوى الإقليمي والدولي .
  - التسويق الإلكتروني للمنتجات والخدمات التي يقدمها رواد الأعمال .

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا

- إنشاء شبكة إقليمية لمراكز الابتكار وحاضنات الأعمال لدعم التعاون والتبادل بين الدول الأعضاء.
- تقديم جوائز وحوافز للمشاريع الريادية المبتكرة على المستوى الإقليمي.
- تنظيم زيارات ميدانية للدول الأعضاء لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- استطلاع رأي رواد الأعمال وجمع آرائهم بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.
- الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية وريادة الأعمال من كافة الجوانب.
- تطوير قوانين التجارة الإلكترونية ، بما يتماشي مع تطور ريادة الأعمال الرقمية ، وتوفير لوائح واضحة حول أمن البيانات وحماية المستهلكين.

5. تمكين الشباب والنساء

- إطلاق برامج تمويل وتدريب إقليمية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين الشباب والنساء.
- التأكد من عدالة السياسات وأنها لا تميز فئة ضد أخرى ، وحماية فئات المرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- دعم التدريب المهني والتقني للشباب في مجال ريادة الأعمال.

6. تعزيز الشراكات والتعاون

- تنظيم فعاليات إقليمية تضم رواد الأعمال والمستثمرين وصناع القرار العرب بهدف تعزيز التعاون بين الدول ، وربط المشاريع الناشئة بالمستثمرين لتبادل الخبرات وعرض الابتكارات وتسليط الضوء على قصص النجاح الملهمة .
- تسهيل إقامة شراكات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لدعم ريادة الأعمال.
- دعم برامج تبادل لرواد الأعمال : لتبادل الخبرات وبناء العلاقات ،واستقبال خبراء دوليين لتقديم الاستشارات والدعم الفني في المنطقة .
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بهدف جذب الدعم الفني والمالي لتعزيز المشاريع الريادية.

على مستوى منظمة العمل العربية:

تلعب منظمة العمل العربية دوراً محورياً في تعزيز ريادة الأعمال ودعم تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة في الوطن العربي. وفيما يلي أبرز الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمة من خلال:

1. معايير العمل العربية الداعمة للسياسات والتشريعات الموجهة لريادة الأعمال في الدول العربية:

- التنسيق بين الدول العربية: تقديم توصيات وإرشادات للدول الأعضاء حول أفضل الممارسات في دعم ريادة الأعمال، وتطوير التشريعات والسياسات التي تحفز على إنشاء المشاريع الريادية.
- مواءمة السياسات: العمل على مواءمة السياسات الاقتصادية مع معايير العمل العربية في الدول العربية لتسهيل التعاون والتكامل الإقليمي.
- إصدار أدوات معيارية جديدة تواكب المتغيرات في عالم العمل: أصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية رقم 20 وتوصية رقم 10 لسنة 2024 والمتعلقتان بأنماط العمل الجديدة.

2. بناء ودعم قدرات أطراف الإنتاج في العمل الريادي:

- تنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية: تقديم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات للمتدخلين المعنيين بتطوير ريادة الأعمال.

- **تبادل الخبرات:** تسهيل تبادل الخبرات والمهارات بين أطراف الإنتاج والجهات ذات الصلة بريادة الأعمال في الدول العربية من خلال تنظيم منتديات وورش عمل مشتركة.
- إصدار تقارير التشغيل بشكل دوري.

3. **دعم السياسات التمويلية الموجهة لريادة الأعمال:**

- **تسهيل الوصول إلى التمويل:** تقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء في تطوير أدوات تمويل مبتكرة تتناسب مع احتياجات رواد الأعمال.

4. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:**

- التكامل الإقليمي :دعم إنشاء منصات تعاونية بين الدول العربية لتبادل الموارد والخبرات في مجال ريادة الأعمال، وتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- الشراكات الدولية :تسهيل التواصل بين الرياديين العرب ونظرائهم في الدول الأخرى، ودعم الشراكات الاستراتيجية التي تفتح أسواقًا جديدة أمام المشاريع العربية.

بتنفيذ هذه الاستراتيجية، يمكن تعزيز بيئة ريادية مزدهرة في العالم العربي، تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وتحفيز الابتكار في المنطقة، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث .

سادساً: استراتيجيات التسويق والتوزيع للشركات الناشئة

تعتبر استراتيجيات التسويق والتوزيع جزءًا حيويًا من نجاح الشركات الناشئة في الوطن العربي، حيث تشمل هذه الاستراتيجيات التعرف على السوق المستهدف وتحليل احتياجاته واهتماماته. كما تشمل تحديد القنوات المناسبة للتسويق والتوزيع لضمان وصول المنتج أو الخدمة إلى العملاء المحتملين بطريقة فعالة. يتضمن ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي بشكل فعّال للترويج للعلامة التجارية وجذب العملاء. بالإضافة إلى ذلك، من المهم النظر في استراتيجيات التسعير والتخفيضات والعروض الخاصة التي تساهم في جذب العملاء وزيادة المبيعات من خلال تبني ما يلي:

أ. استراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات لمشاريع الأعمال:

تعتبر استراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات أمراً حيوياً لنجاح مشاريع الأعمال في الوطن العربي، وعلى رواد الأعمال البحث عن مصادر تمويل متنوعة تشمل التمويل الذاتي والقروض البنكية ورأس المال الاستثماري. كما يجب وضع خطط مالية محكمة وتقديم دراسات جدوى متكاملة لجذب المستثمرين والشركاء المحتملين. من المهم أيضاً البحث عن الدعم الحكومي والمشاركة في برامج الدعم المالي التي تعزز تطوير المشاريع. يجب أن تكون استراتيجيات التمويل متنوعة ومرنة لضمان استمرارية تمويل المشروع وتحقيق النجاح المستدام.

ب. تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز ريادة الأعمال:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا حيويًا في تعزيز ريادة الأعمال في الوطن العربي، حيث تساهم في تحسين كفاءة العمل، وربط الشركات الناشئة بالأسواق العالمية، وتوفير البيانات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد تكنولوجيا المعلومات في تبسيط العمليات الإدارية وتقليل التكاليف الإدارية، وتسهيل التواصل بين فرق العمل. ومن خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة، يمكن لرواد الأعمال استغلال البيانات لتحسين منتجاتهم وخدماتهم بشكل مستمر وفعال.

ج. الابتكار والبحث والتطوير في سياق ريادة الأعمال:

يعتبر الابتكار والبحث والتطوير أساسيين في سياق ريادة الأعمال، حيث يساهم الابتكار في تطوير المنتجات والخدمات الجديدة وزيادة قدرة الشركة على التنافسية. كما يساهم في خلق فرص جديدة وتحسين العمليات الحالية. أما البحث والتطوير، فهما يساهمان في تحسين الجودة والكفاءة، وتطوير تقنيات وعمليات جديدة. يجب على رواد الأعمال العرب أن يكونوا حذرين في استخدام الابتكار والبحث والتطوير في إطار استراتيجياتهم، مع التركيز على تلبية الاحتياجات الفعلية للسوق وتحقيق الاستدامة.

د. دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية:

تعد دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية وسيلة مؤثرة لتوضيح التحديات والنجاحات التي يمر بها رواد الأعمال. تحتوي هذه الدراسات على تفاصيل واقعية حول التجارب الفردية في مجال ريادة الأعمال والعوامل المؤثرة في نجاحها أو فشلها. من خلال دراسات الحالة يمكن استخلاص الدروس والتوجيهات القيمة للرياديين الجدد، كما يمكن إلهامهم بأمثلة ناجحة تعزز ثقتهم في إمكانية تحقيق النجاح في مشاريعهم الخاصة.

هـ. التطورات الحديثة والابتكار في ريادة الأعمال العربية:

حين بدأت التكنولوجيا تلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي، اتجه رواد الأعمال العرب نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين عمليات الإنتاج، وتحسين خدماتهم، وتوسيع مدى وصولهم إلى الأسواق الجديدة. كما باتت عمليات التسويق والتواصل تعتمد بشكل كبير على الابتكار التكنولوجي، مما أدى إلى تغيير كبير في وسائل الترويج والتسويق للمنتجات والخدمات.

و. الشراكات والتعاون الدولي:

بناء الشراكات والتعاون الدولي لتعزيز ريادة الأعمال العربية تعد أحد العناصر الأساسية في تعزيز ريادة الأعمال، حيث تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى العالم العربي، وتوفير الفرص للمشروعات الناشئة للتوسع والنمو عبر الحدود. كما تساعد الشراكات الدولية على تبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والفني للرواد العرب لتجاوز التحديات وتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال.

وبالتالي، فإن تعزيز الشـراكات والتعاون الدولي يسـاهم في بناء بيئة أكثر ازدهارًا لتحقيق اقتصـاديات قوية ومستدامة في المنطقة.

ز. المؤسسات الدولية والشراكات الإقليمية:

تلعب هذه المؤسـسـات دوراً حيوياً في دعم ريادة الأعمال العربية، حيث تقدم الدعم المالي والفني للمشروعات الناشئة وتوفر الفرص للتوسع والتطوير، وتنظيم الفعاليات والمنتديات التي تجمع رواد الأعمال العرب مع المسـتثمرين والمختصـين الدوليين لتبادل الخبرات وتوسـيع شـبكات العمل والشـراكات. بالإضـافة إلى ذلك، فهي تعمل على تشـجيع التعاون بين الدول العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي والابتكار في المنطقة، مما يعزز فرص نجاح رواد الأعمال العرب وتطوير قدراتهم للمنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي.

ح. التطلعات المستقبلية لتطوير ريادة الأعمال العربية:

تبنى توصـيات محددة تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وتشـريعات داعمة للمبادرة الريادية، وذلك من خلال تحسـين القوانين والسـياسـات التشـريعية المتعلقة بتأسـيس وتشـغيل الشـركات، وتسـهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية للرياديين. كما يجب أيضًـا تحفيز ودعم التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا في الأعمال الناشـئة، وتوفير التمويل والدعم المالي للمشـاريع الريادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسـسـات الخاصـة لتحسـين بيئة الأعمال التي تشـجع على الابتكار والاستثمار في الريادة.

سـابعاً: ضـمان الاسـتدامة للشـــــركات الناشـئة ودورها في التنمية الاقتصادية

تعد اسـتدامة الشـركات الناشـئة أمرًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصـادية في الوطن العربي، حيث تلعب هذه الشـركات دورًا مهمًا في إحداث الوظائف وزيادة القيمة المضـافة. يتعين على الشـركات الناشئة تبني استراتيجيات الاستدامة التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتساهم في:

1. تطوير المهارات والقدرات الريادية من خلال:

- دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية.
- تقديم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال والابتكار.

2. دعم وتحفيز الابتكار التكنولوجي من خلال:

- دعم البحث والتطوير في القطاعات التكنولوجية الواعدة.
- إنشاء حاضنات أعمال ومراكز تكنولوجية لاحتضان الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

3. ضمان الاستدامة المالية من خلال:

- تنويع مصادر التمويل الموجه لدعم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الريادية.

4. الممارسات الجيدة في ريادة الأعمال العربية من خلال:

- تطوير مهارات القيادة والابتكار.
- تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات والتغييرات السريعة في السوق.
- تشجيع روح المبادرة والإبداع من الجوانب الرئيسية في النماذج الناجحة.
- تلعب الشراكات الفعّالة بين الأكاديميات والمؤسسات البحثية دوراً حيوياً في تقديم الدعم والموارد للرياديين.

ثامناً: المستهدفون

تستهدف الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال جميع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب القرار(حكومات ،أصحاب عمل، وعمال) و المؤسسات المعنية بريادة الأعمال ،ورواد الأعمال، والبرلمانيين، والإعلاميين والفاعلين الاقتصاديين والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل ومكونات المجتمع المدني (الجمعيات التنموية، الجمعيات الإنتاجية القطاعية ....).

تاسعاً : آليات تقييم ومتابعة الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

أ. التقييم والمتابعة

تعد مرحلة التقييم والمتابعة واحدة من الخطوات الحيوية في تقييم نجاح الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال و يتطلب ذلك:

- القيام بتحليل دقيق لأداء الاستراتيجية ودراسة نتائجها وتأثيراتها على مجال ريادة الأعمال في العالم العربي.
- استخدام أدوات ومؤشرات الأداء المحددة مسبقًا، والتي تمكن من قياس نجاح الاستراتيجية وتحديد ما إذا كانت قد حقّقت الأهداف المحددة لها أم لا.
- المتابعة والتقييم من العناصر الأساسية في استراتيجية ريادة الأعمال، حيث تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الشركات الناشئة وتحديد مدى تقدمها ونجاحها. تتضمن هذه الآليات عدة مراحل منها وضع المعايير والمؤشرات الرئيسية للأداء ومتابعتها بشكل دوري.
- القيام بعمليات التقييم والمراجعة الدورية للأهداف والخطط لضمان تحقيقها بشكل فعال، ويتوجب تحديد الأدوات المناسبة لمتابعة أداء الشركات الناشئة، مثل تقارير الأداء المالي وتحليل البيانات ورصد التقدم نحو الأهداف، والتحولات في سوق العمل وغيرها من العوامل المؤثرة على أداء الشركة.

ب. مؤشرات الأداء وكيفية تقييمها تشمل مؤشرات الأداء عدة عناصر تقييمية مثل:

- الإيرادات والأرباح، نسبة النمو والتوسع، مدى رضا العملاء والتحسينات في جودة المنتج أو الخدمة.

- تقييم هذه المؤشرات بشكل دوري ومنتظم لقياس الأداء ومراقبته.
- استخدام مؤشرات زمنية لتقييم سرعة تحقيق النتائج وتطور الأداء مع مرور الزمن، وهذا من شأنه أن يساعد في اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء وضمان نجاح الاستراتيجية.

ج. أدوات مراقبة أداء الشركات الناشئة تشمل الأدوات المستخدمة في مراقبة أداء الشركات الناشئة عدة عناصر أساسية:

- مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تساهم في قياس وتحليل الأداء وتحديد التقدم نحو الأهداف المحددة.
- أدوات تحليل البيانات وإعداد تقارير دورية توضح الوضع المالي والإنتاجي والتسويقي للشركات.
- استخدام أدوات لرصد التغيرات في سوق العمل وتقدير تأثيرها على الأداء.
- وضع نظم متابعة دورية ومستمرة لضمان استمرارية تحقيق الأهداف والتكيف مع التحديات والتغيرات الخارجية.

د. تقييم الأداء

- تقديم الدعم للدول الأعضاء في تقييم تنفيذ استراتيجيات ريادة الأعمال الوطنية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء وضمان تحقيق الأهداف المحددة.
- إجراء تقييم شامل للاستراتيجية كل 3 سنوات لتحديد نقاط القوة والضعف.

هـ. إعداد التقارير الدورية

- جمع البيانات وتحليلها وإعداد تقارير دورية حول حالة ريادة الأعمال في الوطن العربي، مما يساعد على توجيه السياسات المستقبلية.

من خلال هذه الأدوار، تساهم منظمة العمل العربية في تحقيق بيئة ريادية مزدهرة ومستدامة في الوطن العربي، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ويعزز جميع متطلبات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

عاشراً : الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية

يبدأ العمل بهذه الاستراتيجية اعتباراً من تاريخ إقرارها من مؤتمر العمل العربي، ويتم إدخال تعديلات عليها مرة كل خمس سنوات إذا استدعت المستجدات في سوق العمل ذلك، ووفق خصوصية وآليات كل بلد عربي وموارده المتاحة.

* * *

المكتبة الالكترونية

الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

إصدارات
منظمة العمل العربية

(+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31

(+2 0 2) 374 84 902

alo@alolabor.org

www.alolabor.org